٣٢٠ ألف طن إنتاج مخابز الحكومة بدمشق

مدير فرع مخابز دمشق لـ«الوطن»: انخفاض في استهلاك الخبز بنسبة ٢٥ بالمئة

محمد راكان مصطفى

أكد مدير فرع المؤسسة السورية للمخابز بدمشق نائل اسمندر أن مخابز العاصمة شهدت انخفاضاً ملحوظاً بالازدحام بعد البدء بتطبيق الربط المكافي للمخابز، مشيراً إلى أنه مازال بإمكان أبناء محافظة ريف دمشق الحصول على مخصصاتهم عبر مراكز البيع المنتشرة في دمشق (الأكشاك التابعة للمؤسسة، وصالات السورية للتجارة، والمعتمدين)، منوهاً بوجود تنسيق دائم مع فرع ريف دمشق، وأضاف: وفي حال تعطل مخبز في المناطق المجاورة للعاصمة يتم تأمين مخصصاتها من المادة من مخابز دمشق وبصورة إسعافية.

وكشف اسمندر أن مخصصات مخابز دمشق شهدت انخفاضاً مع بدء تطبيق الآلية الجديدة بنسبة ٢٥ بالمئة تقريباً لأن شهر رمضان له خصوصية لجهة انخفاض الاستهلاك، ما يعني أنه من غير الممكن تحديد الانخفاض الدقيق في الإنتاج إلى حين انتهاء شهر رمضان الكريم.

وأشار مدير الفرع إلى عودة فرن الشيخ سعد إلى العمل بعد أن تم إنجاز تحديث لخطي الفرن وبطاقة إنتاجية ٢٨ طناً يومياً، لافتاً إلى أنه تم إجراء عملية ترميم لكامل البناء بما فيه سقف المخبز.

وكشف اسمندر عن تنفيذ خطط جديد في مخبز مشروع دمر بمواصفات جديدة وبطاقة إنتاجية ١٢ طناً.

ولفت اسمندر إلى استغلال انخفاض الاستهلاك في شهر رمضان في إجراء صيانة لفرن البرموك، تمهيداً لتنفيذ خط جديد فيه بالتعاون مع إحدى المنظمات الدولية، مؤكداً تحويل جزء من مخصصاته إلى الأفران المجاورة، كما تم تحويل المعتمدين لاستلام مخصصاتهم من هذه الأفران.

مدير الفرع أكد أنه لن يتم تطبيق آلية التوطين في دمشق لحين ضمان استلام كل مواطن لمخصصاته من المنفذ المناسب له، كاشفاً عن وجود ٨٠٠ نقطة بيع في المحافظة، وأن عدد المعتمدين وصل إلى نحو ٧٠٠ معتمد.

اسمندر حدد الكميات المنتجة في مخابز القطاع العام حالياً بنحو ٣٢٠ ألف طن.

وأعلنت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك مطلع الشهر بدأ توطين المخابز في دمشق وريفها، وأوضحت أنّه على كل مواطن الذي صدرت بطاقته في ريف دمشق، إذا أراد شراء خبزه من المخبز مباشرةً، فيشتريه من مخابز الريف. ومن كانت بطاقته صادرةً من المدينة فيشتري من مخابز المدينة.

أما الشراء من المعتمدين فبينت الوزارة أنه مفتوح للبطاقات الصادرة من الريف والمدينة.

واعتبرت أن توزيع الشراء من المخابز على الجغرافيا وعدد سكان كل حي ومنطقة سكنية هو الضمان الوحيد لحصول المواطنين على خبزهم بسهولة والقضاء على ظاهرة الاتجار بالخبز في الشوارع وبيعه بأسعار مرتفعة.

وأكدت أن مخابز الريف والمدينة تكفي لتخديم أبنائهما.

> ٨٠٠ نقطة بيع في المحافظة والمعتمدون وصل عددهم إلى ٧٠٠

أسعار الخضار تتراجع ٣٠ بالمئة وستنخفض أكثر

قزيز لـ«الوطن»: وصول الخضار إلى سوق الهال ارتفع ٥٠ بالمئة.. وتصدير البندورة مستمر

عبد الهادي شباط

كشف عضو لجنة الخضار في سوق الهال المركزي (دمشق) أسامة قزيز أن حجم العرض من الخضار ارتفع في سوق الهال لنحو ٥٠ بالمئة وهو ما أسهم في انخفاض أسعار الخضار خلال اليومين الماضيين لأكثر من ٣٠ بالمئة.

ومثال على ذلك، انخفض سعر مبيع البطاطا (جملة) في سوق الهال من ١٢٣٠٠ ليرة لحدود ١٥٠٠ ليرة والبندورة من ٣٠٠٠ ليرة لحدود ٢٠٠٠ ليرة، مبيناً أن سبب تراجع الأسعار لمادة البطاطا يعود لوصول كميات كبيرة من البطاطا المصرية للأسواق المحلية إضافة لطرح كميات إضافية من الإنتاج المحلي لتصريفها قبل نضوج العروة الربيعية خلال الأيام المقبلة، في حين أسهم تحسن الطقس بحزم في تحسن كميات إنتاج البندورة وتوفرها في السوق، متوقعاً أن تسجل البندورة انخفاضاً كبيراً مع نضوج البندورة الحورانية التي ستنزل للأسواق مع النصف الثاني من الشهر المقبل (أيار).

وعن حركة الشحن والتصدير في سوق الهال بين أنه يجري شحن وتصدير نحو ٢٠٠ طن بندورة يومياً لعدد من دول الخليج أهمها السعودية والكويت في حين يتم توريد نحو ٣٠٠ طن من البطاطا المصرية يومياً وهو ما أسهم في تحقيق حالة توازن في السوق بين العرض والطلب لصلصة تراجع أسعار البطاطا في الأسواق المحلية.

واعتبر أن الحال تنطبق على مختلف الخضار وخاصة الموسمية (الزهرة والملفوف والبازلاء والفول والحشائش) وغيرها والتي ستشهد أسعارها تراجعاً مع الأيام المقبلة خاصة مع نضوج هذه المحاصيل في الدول المجاورة.

وتعتبر جمعية حماية المستهلك أن ارتفاعات الأسعار خلال الفترة الماضية (٣ أشهر الماضية) طالت معظم البضائع والسلع في السوق لكن معظم المستهلكين تأثروا أكثر بغلاء المواد الغذائية خاصة الخضار والحليب والألبان والأجبان، حيث تحمل الجمعية الجهات الحكومية جزءاً مهماً من ارتفاعات الأسعار لجهة القرارات التي اشتملت على ارتفاع في أسعار المحروقات (المازوت والبنزين) والكهرباء والاتصالات وغيرها، حيث تدخل المحروقات بشكل مباشر في تكاليف الإنتاج وخاصة أجور النقل والتوزيع، إضافة لرفع الكثير من الضرائب والرسوم وتعديلات الأسعار الإنشرابية التي تنفذها المالية، وفي المحصلة كل هذه الارتفاعات تتم إضافتها حكماً إلى الكلفة ويتم تحميلها للمستهلك، كل ذلك يأتي بالتوازي مع تعليق استيراد العديد من المواد والسلع ما تسبب بحالات احتكار أو ارتفاع أسعار هذه المواد، وتؤكد الجمعية أن للحكومة دوراً مهماً في الحفاظ على استقرار الأسعار عبر مراقبة السوق وتحقيق الوفرة من العرض السلعي وكسر حالات الاحتكار.

ويرى أعضاء جمعية الألبان والأجبان بدمشق أن ارتفاع أسعار المحروقات وعدم توفرها ووجود سوق سوداء للمحروقات أثرت بشكل مباشر في تكاليف الإنتاج وخاصة لجهة نقل الألبان والأجبان من أماكن الإنتاج في المحافظات المجاورة.

كما تطلب جمعية الألبان والأجبان بأن تتم مراعاة التكاليف الحقيقية لإنتاج الألبان والأجبان في نشرات التسعير التي تصدر عن مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات وخاصة دمشق.

ربطة الخبز بـ٥٠٠ ليرة عند معظم معتمدي دمشق وريفها

المعقالي لـ«الوطن»: التجارة الداخلية نسيت مراقبة أسعار الخبز بعد تطبيق التوطين

رامز محفوظ

بمجرد البدء بتطبيق التوطين في دمشق وريفها وتخصيص مخابز دمشق والريف لأبناء المحافظتين فقط، ارتفع سعر ربطة الخبز عبر البطاقة الإلكترونية عند المعتمدين وبات الاستغلال واضحاً عند نسبة كبيرة منهم، خصوصاً في ظل الازدحام الحاصل لدى المعتمدين بعد تطبيق التوطين الذي بات ذريعة للمعتمد كي يبيع ربطة الخبز بأسعار غير منطقية وأعلى بكثير مما حددته وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وهو ٢٥٠ ليرة للربطة الواحدة.

فقد تراوح سعر ربطة الخبز عبر البطاقة الإلكترونية عند معتمدي الخبز في دمشق وريفها مابين ٣٥٠ و٥٠٠ ليرة فمنهم من يبيع الربطة بسعر ٣٥٠ ليرة وهؤلاء قلة ومنهم من يبيعها بسعر ٤٠٠ ليرة وآخرون بسعر ٤٥٠ ليرة ونسبة لابأس منهم لم يعد يرضى بسعر ٤٠٠ أو ٤٥٠ ولا يرضى بأقل من ٥٠٠ ليرة للربطة الواحدة.

عدد من المعتمدين الذين التقت معهم «الوطن» بينوا أن تكاليف النقل باتت مرتفعة ويدفعون مبالغ عالية لقاء نقل الخبز إلى بقالياتهم لذا اضطروا إلى رفع سعر ربطة الخبز، في حين أكد مواطنون لـ«الوطن» أن الخبز عند نسبة كبيرة من المعتمدين ليس من النوعية الجيدة، ونتيجة لعدم تخصيص أماكن محددة في البقاليات تخضع لشروط التهوية ووضع الخبز فوق بعضه الآخر، انخفضت جودة الخبز وبات من النوعية الرديئة.

وأوضح آخرون أنه بعد تطبيق التوطين حصل ازدحام عند المعتمدين وفي كثير من الأحيان يقصد المواطن المعتمد في التوقيت المحدد فيجد أنه قد باع الكميات المخصصة له، مما يضطره لشراء الربطة من باعة أمام الأفران بسعر ١٥٠٠ ليرة، ومعظم المعتمدين رفعوا سعر الربطة تحت ذريعة ارتفاع تكاليف نقل الخبز.

رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز المعقالي بين لـ«الوطن» أنه تم ملاحظة موضوع ارتفاع سعر ربطة الخبز عند المعتمدين بعد تطبيق التوطين في دمشق وريفها، لافتاً إلى أنه ليس هناك أي مبرر لرفع سعر ربطة الخبز عقب تطبيق التوطين.

وأضاف المعقالي: على ما يبدو أن وزارة التموين نسيت بعد تطبيق التوطين مراقبة أسعار الخبز عند المعتمدين، مبيناً أن الرقابة التموينية على معتمدي الخبز عملية ضرورية وملحة، مشدداً على ضرورة تكليف لجان الأحياء مراقبة عمل المعتمدين وتوزيع الخبز.

وطالب المعقالي بضرورة تشديد الرقابة على المعتمدين والاستعانة بسيارات التموين من أجل إيصال الخبز إلى المعتمدين بطريقة صحية من أجل إلغاء أي حجة من المعتمد لرفع سعر الربطة، موضحاً في الوقت نفسه صحة ارتفاع أجور نقل الخبز التي يدفعها المعتمد عند نقل الخبز من المخبز إلى بقاليته لكن ليس هناك أي مبرر لبيع الربطة بأسعار مرتفعة وأعلى من السعر الذي حددته التموين لسعر الربطة.

وأكد أن الجمعية ستطرح على وزارة التموين موضوع إيصال الخبز للمعتمدين ومراقبة عملهم، مؤكداً أن عدد المعتمدين في دمشق وريفها لا يغطي الحاجة والدليل حصول ازدحام عند المعتمدين بعد تطبيق التوطين.

رهان على اجتذاب استثمارات أرمينية في سورية

رئيس مجلس الأعمال السوري الأرميني: التقينا فعاليات اقتصادية مهمة وبحثنا افتتاح فروع للشركات الكبرى ومشاريع سياحية في سورية

خالد زنكلو

يسعى «مجلس الأعمال السوري الأرميني» إلى اجتذاب رؤوس أموال المستثمرين الأرمينيين إلى سورية، ويراهن على أن الظرف الحالي مناسب لخطوة كهذه، وذلك في إطار إعادة تفعيل دوره في تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين سورية وأرمينيا في الفترة المقبلة، التي تتطلب تسويق الفرص الاستثمارية المجدية وتضافر الجهود بين الطرفين لتحقيق مصلحتهما ومنفعتهما المشتركة.

وأوضح رئيس «مجلس الأعمال السوري الأرميني» ليون زكي لـ«الوطن» أنه زار العاصمة الأرمينية يريفان، لهذه الغاية، والتقى فعاليات اقتصادية مهمة «بغية إحداث خرق مهم في جدار العلاقات الاقتصادية بين البلدين، للإفادة من المناخ الذي فرضته الحرب الأوكرانية لجهة بحث رجال الأعمال الأرمن عن أسواق بديلة عن الأسواق الروسية وضخ رؤوس أموالهم في استثمارات ذات جدوى اقتصادية، على خلفية فرض عقوبات أميركية وغربية على موسكو أخيراً.

وقال زكي إنه زار اتحاد غرف الصناعة والتجارة والزراعة في يريفان «وتم بحث تفعيل وتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية وطرق الاستثمار من BOT وPPP نظراً لأهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كما تناولت الزيارة أهمية وضرورة فرص الاستثمار لرجال الأعمال الأرمن في سورية، التي شجع عليها قانون الاستثمار الجديد رقم ١٨ في سورية، مع تسليم إضبارة من ٥٠ صفحة مترجمة من العربية إلى الأرمينية والإنكليزية لتسهيل الاطلاع عليها وقائمة من ١٣ صفحة بالمواد المعدة للتصدير والمؤلفة من ١٩٩ مادة وبنداً جمركياً، إضافة إلى قرص مدمج (CD) يخص جميع قضايا الاستثمار والمعلومات التي تهمهم».

ووصف زكي أصداء الزيارة بـ«الإيجابية» التي «قد تثمر عن نتائج مشجعة قريباً على صعيد تطوير علاقات التعاون واجتذاب الاستثمارات الأرمينية إلى سورية في هذا التوقيت المهم الذي يحتاج فيه الاقتصاد السوري إلى ضخ رؤوس أموال في مشاريع جديدة توفر عائدات اقتصادية مهمة لخزينة الدولة السورية وتخلق فرص عمل تساهم في التخفيف من حدة الضائقة المعيشية التي تعصف بالسوريين في ظل الحصار الاقتصادي الخارجي الجائر المفروض على البلاد والشعب السوري، وارتفاع أسعار المواد والسلع في السوق المحلية بفعل الحصار وعوامل خارجية في مقدمتها الحرب الأوكرانية وانعكاساتها على الأسواق العالمية».

وأشار زكي إلى أنه التقى مدير اتحاد غرف التجارة الأرميني انتريتك الكسانيان ومدير المشاريع في الاتحاد ادكار مهربيان، ورئيسة هيئة ترويج الاستثمارات والعلاقات الخارجية ألينا يغيازاريان ومدير العلاقات الخارجية سيرج جلغاريان الذين أبدوا اهتماماً خاصاً بقانون الاستثمار ١٨، واستعرضوا بالتفصيل بعض بنوده ومحفزاته التي قد تخلق قفزة نوعية في مجال الاستثمارات الخارجية في سورية، وخاصة الأرمينية منها.

ولفت إلى أنه بحث مع مديرة «لجنة السياحة» في «مديرية الاستثمارات السياحية» سيسان بوغوصيان «أفق تطوير العلاقات السياحية بين البلدين وتبادل الوفود السياحية ومجال الاستثمار الواعد في سورية، خصوصاً في المنطقة الساحلية التي تتمتع بفرص جذب استثمارية مجزية وذات جدوى اقتصادية كبيرة».

وأضاف زكي إنه بحث مع رئيس «هيئة المشاريع والشركات الكبرى» وأسكين سفريان تمثيل أو فتح فروع لهذه الشركات المهمة في سورية بما فيه فائدة البلدين ورجال أعمالها والشعبين الصديقين، وبما يفتح المجال واسعاً لاجتذاب استثماراتها وضخ رؤوس أموال جديدة يحتاج إليها الاقتصاد السوري لتحقيق انطلاقة جديدة.

ومن ضمن الزيارات أيضاً كانت زيارة بروتوكولية مهمة لكاثوليكوس جميع الأرمن كاريكين لإطلاعه على مسار ومنحنى العلاقات بين البلدي بما يعطي قيمة مضافة للزيارة، ويعود بالمنفعة والمصلحة المشتركة للطرفين، موضحاً أن الكاثوليكوس «أبدى اهتمامه بتطوير تلك العلاقات في المجالات كافة كي ترتقي إلى مستوى ما يوازي أو يقترب من العلاقات الاجتماعية الحميمة التي تميز وتخص الشعبين السوري والأرميني».

وختم رئيس المجلس زيارته التي استمرت أسبوعاً كاملاً، بزيارة القائم بالأعمال السوري في بريفان أحمد العذبا وقدم له تقريراً كاملاً بالزيارات لوضعه بصورة ما تمخضت عنه من نقاشات وعروض وتبادل أفكار ذات شأن بالنهوض بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وذلك لمتابعة ما تم التوصل إليه من نتائج خلال المباحثات.

سورية تسعى لإدراج حرفة الزجاج اليدوي في قائمة اليونسكو

توقيع عقود تصدير للشرقيات في إكسبو دبي

هناء غانم

لم تستثن أضرار ارتفاع الأسعار أصحاب الحرف التقليدية التي تشكل أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة وفق ما أكده رئيس الاتحاد العام للحرفيين ناجي الحضوة لـ«الوطن»، موضحاً أن الحفاظ على هذه الصناعات اهتماماً كبيراً لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية، وأن أهميتها تأتي من كونها تسهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتخلق فرص عمل لشريحة كبيرة من المواطنين.

الحضوة أكد أن الاتحاد العام لديه خطط إستراتيجية للحفاظ على هذا التراث الذي يعتبره البعض من المنتجات الكمالية أو «برستيجاً»، مبيناً أن ضعف القوة الشرائية لدى المواطن أدت إلى العزوف عما يعتبره كماليات، لافتاً إلى أن ارتفاع الأسعار الذي طرأ على هذه المنتجات سببه ارتفاع أسعار المواد الأولية، فالحرفيون بحاجة إلى مجموعة مواد كلها مستوردة، مثل خشب الورد والصدف والفضة والنحاس.

وأشار رئيس الاتحاد إلى أن تطوير القطاع الحرفي يعد نواة تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على اعتبار أن المنشآت الحرفية سريعة الإنتاج ودورها مباشر في تطوير هذه المشروعات، أي أساس سير العملية الإنتاجية ناهيك عن دورها في الاقتصاد الوطني، لذلك قام الاتحاد العام بالتوجه للبحث عن مصادر جديدة تتمثل بداية بتأهيل وتدريب كوادر فنية جديدة قادرة على الاستمرار والعطاء، فتم تأسيس مراكز تدريب ومعاهد وحاضنات حرفية مثل «حاضنة دمر» للحفاظ على الحرفة والاستمرار بديمومة العمل الحرفي التقليدية وحمايتها من الاندثار موضحاً أن هذا التراث مهدد بالضياع والانقراض، كما أن هناك صعوبات تواجه قطاع الحرفيين، وهي استمرار نزف اليد العاملة التي أصبحت شبه معدومة، مؤكداً أن الموجودين حالياً أغلبهم حديثو العهد ويحتاجون لوقت طويل ليمتلكوا الخبرة المطلوبة.

ويتابع الحضوة إن التوجه الحالي للتركيز على الإنتاج أولاً وأخيراً، مؤكداً أن الاتحاد يسعى لدعم الحرفيين ولتأمين جميع التسهيلات سواء بتأمين المواد الأولية وحوامل الطاقة للاستمرار في العمل والإنتاج، والأهم إيجاد أسواق لتصريف هذا المنتج سواء عن طريق المهرجانات أم البازارات والمعارض والأسواق الدائمة وغيرها لتسويق المنتج.

وأشار إلى أن سورية ما زالت محافظة على جميع الحرف والورش التي تعمل سواء بالموزاييك أم بالصدف وجميع أنواع الشرقيات مازالت مستمرة.

وجواباً على سؤال حول قدرة هذه الورش على تأمين مخصصاتها من المازوت والكهرباء، قال الحضوة: إن الاتحاد يؤمن ما أمكن منها، علماً أن الحاجة أكبر إلى الكهرباء بشكل دائم لتشغيل أفران الزجاج في منطقة باب شرقي مثلاً، وقد تم التنسيق بذلك مع وزير الصناعة للتشجيع على استمرار العمل بالأفران ويتم العمل لإطلاق خطوط إنتاج جديدة لهذه الأفران في حاضنة دمر مشيراً إلى وجود مساع كبيرة من الحكومة والمنظمات لإطلاق حرفة الزجاج اليدوي «النفخ» وإدراجها ضمن قائمة اليونسكو للحرف التراثية لحمايتها من الاندثار، كما يتم العمل على تأمين أسواق داخلية وخارجية لبيع وتصريف هذه الحرف، حيث تم استلام المركز التجاري في جمهورية أبخازيا «بشكل دائم» وحالياً يتم السعي لإقامة مركز تجاري في العراق، وكان للحرفيين مشاركة في معرض «إكسبو» في دبي، وتم توقيع عقود تصدير كبيرة في مجال الحرف التقليدية، إذ إن التعويل اليوم على الأسواق الخارجية، مشيراً إلى أن القروض عامل مشجع لتمويل هذه المشاريع التي تعتبر مشاريع متناهية الصغر، وتسهم باستمرارية عمل هذه المنتجات الخدمية والإنتاجية والتقليدية والاقتصادية.

وذكر الحضوة أنه لدينا ٤٠٠ حرفة إنتاجية وخدمية وهناك تشجيع لخريجي المعاهد المهنية لكونهم مؤهلين للعمل في اختصاصاتهم، كما تم إحداث الحاضنات الحرفية وهي مكان تأهيل وتدريب وإنتاج وتسويق داخلي وخارجي، ومركز أبحاث تطوير الصناعات الحرفية والتركيز حالياً موجه نحو الحرف التراثية التقليدية للحفاظ عليها من الاندثار، ونملك في سورية ٦٠٠ ألف منشأة حرفية، و١٦٠ ألف حرفي مسجلين في الاتحاد وكثر غيرهم يمارسون العمل الحرفي لكنهم غير منتسبين إلى الاتحاد.

وشدد رئيس الاتحاد على أن تطوير القطاع الحرفي يعد نواة تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على اعتبار أن المنشآت الحرفية سريعة الإنتاج ودورها مباشر في تطوير هذه المشروعات، أي هي أساس سير العملية الإنتاجية، لافتاً إلى دور المنشآت الحرفية خلال الحرب على سورية حيث لم تتوقف عن العمل وبطاقتها الإنتاجية الكاملة إلا التي طالها الإرهاب.